بسم الله الرحمن الرحيم

الديمقراطية والمجتمع المدني في اليمن: قراءة في تجربة ما بعد ٢٧ أبريل

د / طه حسين الهمداني

أولًا: المقدمة

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور علي حسن الخولاني، رئيس المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية، على تنظيم هذه الندوة الهامة، التي تعكس اهتمامًا جادًا بقضايا التنمية السياسية، ودور الديمقراطية والمجتمع المدني في بناء الدولة.

كما يسعدني أن أشارك هذه النخبة من الأكاديميين والمفكرين من اليمن ومصر في هذا اللقاء العلمي الهادف.

ونستحضر اليوم ذكرى السابع والعشرين من أبريل، بوصفها محطة مفصلية في تاريخ اليمن السياسي، حيث مثّلت بداية التحول الديمقراطي، وقدّمت تجربة واعدة فتحت المجال أمام مشاركة أوسع للمجتمع في إدارة الشأن العام، من خلال إجراء أول انتخابات برلمانية تعددية تنافسية حرّة ونزيهة، شهدت تنافسًا حقيقيًا بين القوى السياسية.

ولا يفوتني هنا التأكيد على أن أول ممارسة ديمقراطية بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية تمثّلت في الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية، وهي تجربة رائدة عبّر فيها الشعب اليمني عن إرادته في أهم وثيقة تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحدد أسس الحكم، وتكفل حق المشاركة السياسية.

وقد حظي الدستور بتأييد واسع، واعتبره البعض أيضًا استفتاءً على الوحدة اليمنية نفسها.

كما أن اعتماد التعددية السياسية لم يكن مجرد نصوص دستورية، بل جاء في إطار إرادة سياسية واضحة تبنّت خيار الديمقراطية من قبل الحزبين اللذين وقعا على اتفاقية تحقيق الوحدة

، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني . وأسهمت تلك الإرادة في فتح المجال العام، وإتاحة الفرصة أمام القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للعمل بحرية نسبية، وهو ما شكّل ركيزة أساسية لنمو التجربة الديمقراطية في تلك المرحلة.

وقد كفل الدستور للمواطنين حق تنظيم أنفسهم، وإنشاء الجمعيات والنقابات والمؤسسات والانضمام إليها طوعًا، وألزم الدولة بدعمها وضمان استقلالها المالي والإداري، ومنحها الشخصية الاعتبارية، بما أسّس لعلاقة شراكة بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

كما أسهم التفاعل المجتمعي مع الدستور، من خلال الملاحظات والمراجعات، في تطوير بعض مواده، بما يعكس حيوية العملية السياسية آنذاك.

ثانيًا: الديمقراطية – المفهوم والغاية

الديمقراطية، في جوهرها، ليست مجرد انتخابات، بل منظومة متكاملة تقوم على:

- الحرية
- سيادة القانون
- احترام حقوق الإنسان
- وجود مجتمع مدني فاعل

وتهدف إلى:

- ترسيخ التعددية السياسية والحزبية
- تحقيق التداول السلمي للسلطة
- تعزيز التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية
- بناء دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية

ثالثًا: العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

تُعد العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة تكاملية؛ فالمجتمع المدني يمثل أحد أهم أدوات التحول الديمقراطي، كما أن وجوده القوي يعد شرطًا لترسيخ الديمقراطية.

فهو يوفّر قنوات سلمية للمشاركة والتعبير، ويسهم في مساءلة السلطة، والدفاع عن حقوق المواطنين. وفي المقابل، تتيح الديمقراطية بيئة مناسبة لنمو مجتمع مدني مستقل وفاعل.

وبذلك، تتشكل علاقة عضوية بين الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، باعتبارها مثلثًا متكاملًا لا يمكن فصله في أي مجتمع يسعى إلى الاستقرار والتنمية.

رابعًا: تطور المجتمع المدني في اليمن

شهد اليمن بعد عام ١٩٩٠ انفتاحًا ملحوظًا في المجال العام، تجلّى في:

إجراء ثلاث دورات انتخابية نيابية) ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣(

انتخاب المجالس المحلية) ٢٠٠١، ٢٠٠٦(

انتخابات رئاسية) ١٩٩٩، ٢٠٠٦(

وهو ما يعكس ترسيخًا نسبيًا للتجربة الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

وقد توسّع دور منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ، بما في ذلك النقابات والمنظمات الحقوقية والجمعيات، وأسهمت في نشر الوعي وتعزيز المشاركة المجتمعية، والدخول في شراكات مع الدولة في مجالات التنمية المختلفة.

وبلغ عدد هذه المنظمات الآلاف، إلى جانب أكثر من خمسة وعشرين حزبًا سياسيًا، ما يعكس حيوية المشهد السياسي والمجتمعي خلال تلك المرحلة.

كما انخرطت هذه المنظمات في قضايا حديثة مثل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والتحول الديمقراطي، وأسهمت في خلق حراك مجتمعي نشط.

أما بعد عام ٢٠١١، فقد أدت التحولات السياسية والانقسامات إلى تراجع في الحريات، واتجهت العديد من المنظمات نحو العمل الإنساني ورصد الانتهاكات، في ظل بيئة معقدة، مع استمرار بعضها في أداء دور مهم رغم التحديات.

خامسًا: التحديات الراهنة

يواجه المجتمع المدني في اليمن اليوم عددًا من التحديات، أبرزها:

_ أزمة الشراكة السياسية، والصراع بين منطق الغلبة ومنطق التوافق.

_تداخل البنى التقليدية (الجهوية والمذهبية) مع مؤسسات الدولة.

_تقييد الحريات العامة وضعف البيئة القانونية.

_الانقسام السياسي وتأثيره على العمل المدني.

_محدودية الموارد والتمويل.

_تسييس بعض منظمات المجتمع المدني، مما يؤثر على استقلاليتها.

سادسًا: الخاتمة

يبقى المجتمع المدني ركيزة أساسية لأي مشروع ديمقراطي، وعنصرًا فاعلًا في تعزيز المشاركة، والدفاع عن الحقوق، ودعم مسارات التغيير السلمي.

كما تظل الديمقراطية الخيار الأكثر واقعية لمعالجة الصراع على السلطة، وبناء دولة قائمة على المواطنة المتساوية والشراكة الوطنية.

سابعًا: التوصيات

_التأكيد على الديمقراطية كخيار استراتيجي لمعالجة الصراع واستعادة الدولة، ورفض منطق الغلبة واحتكار السلطة.

_العمل على إعادة تفعيل المسار السياسي التوافقي، واستئناف الحوار الوطني على أسس واقعية وشاملة.

_تطوير الإطار القانوني الناظم لعمل منظمات المجتمع المدني، بما يضمن استقلالها وحمايتها من التسييس والتقييد.

_توسيع هامش الحريات العامة، ووقف الانتهاكات، وتهيئة بيئة آمنة للعمل المدني والإعلامي.

_تعزيز مهنية وشفافية منظمات المجتمع المدني، وبناء قدراتها المؤسسية، بما يمكنها من أداء دورها بفعالية.

_تمكين المجتمع المدني من الإسهام في جهود الإغاثة والتنمية وإعادة الإعمار، باعتباره شريكًا أساسيًا للدولة.

_دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة آثار الصراع.

_نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في أوساط الشباب، عبر التعليم والإعلام.

_تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، على أساس التكامل لا التبعية.

_ربط دعم المجتمع الدولي لليمن بتعزيز مؤسسات الدولة، وتمكين المجتمع المدني، ودعم مسار السلام والاستقرار.